

تطبيق الاعتمادات المستندية في المؤسسات السودانية صندوق الامداد الطبي نموذجاً:

The documentary letter's of credit applying in Sudanese Firms-Medical Supplies Fund.

١- الباحث: د. شهاب الدين محمد أحمد عبد الله – أستاذ المحاسبة والتمويل. Email: shihabeldeen90@gmail.com

عنوان الجهة (١): جامعة بيشة – مدينة بيشة -المملكة العربية السعودية.

عنوان الجهة (٢): جامعة النيل الازرق – مدينة الدمازين -السودان

عنوان الجهة (٣): جامعة البطانة – مدينة رفاعة -السودان.

٢- الباحث: د. سلوى طه العوض طه – أستاذ المحاسبة. Email: enass.taha2006@gmail.com

١ / جامعة بيشة – مدينة بيشة -المملكة العربية السعودية

٢ / جامعة القران الكريم -مدينة ام درمان -السودان

٣- الباحث: أ. عبد المجيد ملفي لويحق المطيري، Email: a0596448788@gmail.com

عنوان الجهة: كلية الاعمال قسم المحاسبة، جامعة بيشة – مدينة بيشة -المملكة العربية السعودية.

تطبيق الاعتمادات المستندية في المؤسسات السودانية صندوق الإمداد الطبي نموذجاً:

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تنفيذ الاعتمادات المستندية بالمؤسسات السودانية والتطبيق في صندوق الإمداد الطبي، وكذلك التعريف للمستورد والمصدر السوداني، وتتبع أهمية الدراسة من أن وسائل وطرق الدفع الآمنة كالاتمادات المستندية لعملية التجارة الخارجية، تعالج كثير من المشكلات، حيث تم إتباع مناهج بحث مختلفة هي المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتمثلت الفرضيات في الآتي:

١. تمثل الاعتمادات المستندية الوسيلة الأكثر أماناً للتجارة الخارجية بين المصدرين والمستوردين.

٢. أدى تنوع وسائل الدفع في التجارة الخارجية إلى استخدام الاعتمادات المستندية عن غيرها.

٣. التطبيق للأعراف الموحدة الدولية للاتمادات المستندية يقلل من المخاطر لعمليات التجارة الخارجية.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

1- أن أفضل وسائل وطرق الدفع في التجارة الخارجية تركزت في الاعتمادات المستندية.

2- لم يتم تدريب موظفي المؤسسات السودانية على استخدام الاعتمادات المستندية.

3- تجد المؤسسات السودانية صعوبة في الرد على الرسالة التي ترد من البنك.

ومن أهم التوصيات:

أ- يجب أن تستفيد المؤسسات السودانية من تطور نظم وأنواع وسائل الدفع المختلفة.

ب- ضرورة التدريب النظري والعملية للعاملين بأقسام الاعتمادات المستندية في المؤسسات السودانية.

ت- ضرورة الاستفادة الكاملة من التجارة الإلكترونية لأنها من أهم روافد التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الاعتمادات المستندية – المؤسسات السودانية – المستورد والمصدر – صندوق الامداد الطبي – طرق الدفع.

The documentary letters of credit applying in Sudanese Firms-Medical Supplies Fund.

Abstract

This paper aimed to study the difficulties and problems of the documentary letters of credit (L/Cs) applying in Sudanese Firms-Medical Supplies Fund. In addition, knowledge for Sudanese importers and exporters. The importance for this studies come from that, method of payments like documentary letters of credit is safety in foreign trade and solve many mistakes. The paper depended on deference methodology likes descriptive and analytical method aimed to analyze data collected from case studies. **The hypothesis are:**

- The using of (L/Cs) safety for payment in foreign trade.
- The different methods of payment in foreign trade, which have been using the (L/Cs).
- The correct practice and regulate sufficiently abide by the uniform international rules for methods of payment can be decrease the risk from foreign trade operations.

The main findings are:

- Documentary letters' of credit the best method to be use and applied compared with other methods of payment in foreign trade.
- The employees of Sudanese firms are not, well trained to apply in L/Cs.
- There are difficulties for firms in replying to the message banks.

The main recommendations are:

- The Sudanese firms have to be benefit from the developed and modern methods of payment.
- Training is necessary for all employees about (L/Cs).
- It is necessary and important for Sudanese firms to use and apply methods of payment of electronic trade.

Keywords: L/Cs - Sudanese Firms- importers and exporters- Medical Supplies Fund- method of payments.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أن وسائل وطرق الدفع الآمنة كالاتمادات المستندية لعملية التجارة الخارجية بين الدول في العالم، تحقق وتعالج كثير من المشكلات ولذلك لها أهمية كبيرة ومقدرة، وأنها باعتبارها الوسيلة الأكثر استخداماً في الدفع للتجارة الخارجية بين الدول المختلفة، ولها مزايا والفوائد للأطراف المشتركة فيها.

مشكلة الدراسة:

تختص الدراسة بمشاكل التطبيق للاتمادات المستندية وأطرافها المختلفة من مصدر(بائع) ومستورد (مشتري) والبنوك الوسيطة وتتبع المشكلة من اختلاف العملات للصراف في الدول واختلاف النظم الاقتصادية من رأسمالية إلى اشتراكية إلى إسلامية وأيضاً اختلاف النظم السياسية والاجتماعية بين الدول والمجتمعات المختلفة وعدم توافر الثقة بين الأطراف في عمليات الاعتمادات المستندية. ونظراً للبعد الجغرافي واللغوي بين المصدر(البائع) والمستورد (المشتري) عن بعضهما مع ملاحظة أن كل طرف في دولة يختلف عن الآخر فنجد أن هنالك مشاكل وصعوبات وتعقيدات يواجهانها.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف في الآتي:

- أ- معرفة الصعوبات والمشاكل التي تواجه العملاء عموماً (المؤسسات السودانية خصوصاً) عند استخدامها للاتمادات المستندية كإحدى وسائل وطرق الدفع الخارجي للتجارة الخارجية.
- ب- تسليط الضوء على التطبيق للاتمادات المستندية.
- ت- التعريف بالاعتماد المستندي للمستورد والمصدر السوداني.

فرضيات الدراسة:

- أ- تمثل الاعتمادات المستندية الوسيلة الأكثر أماناً للتجارة الخارجية بين المصدرين والمستوردين.
- ب- أدى تنوع وسائل الدفع في التجارة الخارجية إلى استخدام الاعتمادات المستندية عن غيرها.
- ت- التطبيق للأعراف الموحدة الدولية للاتمادات المستندية يقلل من المخاطر لعمليات التجارة الخارجية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي ودراسة الحالة لتحقيق الأهداف.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

- 1- الحدود الزمانية: ٢٠٠١ م – ٢٠٠٥ م.
- 2- الدراسة المكانية: صندوق الإمداد الطبي - السودان.

المقدمة:

في ضوء تطور التجارة الخارجية واتساع نطاق السلع والخدمات من بلد إلى آخر ونظراً لبعدها البائع (المصدر) والمشتري (المستورد) عن بعضهما البعض أصبح من الضروري وجود وسائل وطرق تساعد على التوفيق بين حاجيات البائع والمشتري فمثلاً إذا كان المشتري في السودان والبائع في كوريا أو الصين يمكننا تصور ما يمكن أن يتعرض له كل من البائع والمشتري في أي صفقة تجارية من مشاكل أو صعوبات يواجهانها في ظل التعقيدات الدولية من الاختلافات التي يعيش فيها كل منهما في محيطه فإذا افترضنا أن الشحن يتم بواسطة البر ثم يتجه إلى وسيلة مواصلات أخرى مثلاً البحر عن طريق سفينة، فإن هنالك عدد من الأسئلة ستبرز في مخيلة كل من البائع والمشتري هل ستتم الصفقة بينهما بنجاح وبدون أي معوقات؟ وهل سيتم استلام البضاعة كما هو متفق عليه مع البائع؟ وهل ستتم عملية الدفع من المشتري لثمن البضاعة بدون مشاكل؟ وأسئلة أخرى سيتم التعرض لها أثناء الدراسة.

هذه الدراسة هي محاولة للإجابة على هذه التساؤلات وحل للمشاكل التي تعترض طريق إتمام عمليات التجارة الخارجية بين الدول المختلفة وبين مؤسساتها وهي محاولة لإبراز أهمية الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية وأهمية الدور الذي تؤديه كواحدة من وسائل الدفع الآمنة والمهمة بالنسبة للبائع والمشتري وإزالة المخاطر التي تعترض إتمام عملية التجارة الدولية بين الدول المختلفة.

أولاً: صندوق الإمداد الطبي:

أنشئ في عام ١٩٤٥م (موقع صندوق الإمداد الطبي علي الانترنت – Sudan@yahoo.com www.msf) وكان يسمى مخازن الأدوية وهو عبارة عن مخازن تابعة لوزارة الصحة وتقع في منطقة كيلو (٤) جنوب الحزام ثم تحول إلى موقعه الحالي بحي الحلة الجديدة جوار ميدان المولد بالخرطوم في العام ١٩٥٤م وسميت بالإمدادات الطبية وهي إحدى إدارات وزارة الصحة التي تعمل على توفير الإمداد الطبي للوحدات الصحية الحكومية بنظام الحساب الجاري المشترك بين وزارتي الصحة والمالية، ونتيجة لأهميتها وتطورها السريع وتوسعها تم تحويل الإمدادات الطبية إلى هيئة عامة في العام ١٩٩١م وصدر قانون الهيئة في التاريخ ١٨/ مايو/ ١٩٩١م وأصبحت بموجب هذا القانون تعمل بنظام إسترداد القيمة (Cost Recovery system) وتلتزم بتوفير الدواء والمستلزمات والأجهزة الطبية لكل وحدات القطاع العام والخاص الصحية وتبعاً لذلك تشكل مجلس الإدارة للهيئة من جميع التخصصات الطبية والمالية

والاقتصادية والخدمية بقرار من مجلس الوزراء الموقر برقم (٨٤٦) بتاريخ ٢٥/سبتمبر/١٩٩١م، ثم تم تعديل الاسم وبنفس النشاط إلى صندوق الإمداد الطبي ويتأسس مجلس الإدارة السيد وزير الصحة الاتحادي. حيث أن صندوق الإمداد الطبي يتكون من عدت إدارات داخلية يمثلها الهيكل التنظيمي يبدأ بالمدير العام ثم تليه الإدارة المالية، إدارة التخزين، التخطيط والبحوث، الجودة الشاملة، إدارة التدريب، إدارة الحاسوب، إدارة المشتريات، إدارة المبيعات والتسويق.

• أهداف صندوق الإمداد الطبي:

- 1- توفير وتخزين وتوزيع الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية لجميع وحدات القطاع المختلفة.
 - 2- دعم العمل وتطوير الصناعة الدوائية المحلية داخل السودان.
 - 3- العمل على ضبط وجودة جميع واردات الهيئة.
 - 4- إقامة أنظمة لكل ولايات السودان للدواء الدوار والإشراف على إدارتها ومتابعتها.
 - 5- إقامة نظام للصيديات الشعبية في ولاية الخرطوم ومحافظاتها المختلفة لتوفير الدواء للمواطنين.
- سياسات الصندوق الخاصة لتوفير وجودة الأدوية:
 - أ) يهدف إلى توفير وتخزين وتوزيع الدواء والأجهزة الطبية بالجودة المطلوبة وفي التوقيت المناسب وبالسعر الأنسب لكل المواطنين في السودان.
 - ب) يقوم بتطبيق نظام يتطابق مع نظام الجودة العالمي (أيزو - ٩٠٠١ - إصدار - ٢٠٠٠م).
 - ج) يهدف لرفع مستوى العاملين بها بصفة مستمرة وذلك بالتدريب الفني والإداري.
 - د) يهدف إلى تحقيق رضا كل الأطراف المعنية بتوفير الدواء للمواطنين.
 - هـ) يسعى لتحقيق التطوير المستمر في أداء نظام الجودة.
 - و) يلتزم باتباع جميع القوانين والتشريعات الصادرة من السلطات المسؤولة بالتخصص.
 - تخزين وإنتاج الأدوية:
 - أولاً: توفير مخزون استراتيجي من الأدوية:
 - ثانياً: التصنيع الدوائي:
 - شركة شنغهاي - السودان للأدوية المحدودة:
 - مدينة الإمدادات الطبية للصناعات الدوائية: (مدينة ترياق الصناعية):
 - ثالثاً: إدارة التقنية الطبية ومبيعات الآلات والأجهزة:

تأسست هذه الإدارة عام ١٩٩٤م كورشة لصيانة المعدات والأجهزة الطبية ولها عدد من الأقسام المختلفة وهي، قسم الإلكترونيات والكهرباء العامة، قسم التعقيم وغرف العمليات، قسم التخدير والآلات

الدقيقة والبصريات، قسم الهيدروليكي والأسنان، قسم التبريد والتكييف، قسم الإنتاج، قسم تدريب طلاب كليات الهندسة الطبية من الجامعات السودانية.

رابعاً: مشروع الدواء الدوار:

خامساً: مشروع الصيدليات الشعبية: (منشورات الهيئة العامة للإمدادات الطبية، من ٢٠٠١م حتى العام ٢٠٠٥م).

ثانياً: مفهوم ونشأة وتطور الاعتمادات المستندية:

نشأت الاعتمادات المستندية المصرفية كوسيلة لتسوية البيوع البحرية في البلدان الانجلوسكسونية ثم انتشرت (علي جمال الدين، ١٩٦٩م) في أوروبا وبقية أنحاء العالم ولم يكثر استخدامها إلا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. كما أن التعامل بالاعتمادات المستندية قد زاد انتشاراً بعد الحرب العالمية الأولى، وكان أول من استعملها هم الحكام المحليين للحصول على سلف لتأمين مرتبات خدمهم وتعود أول صورة من صور الاعتمادات المستندية المصرفية إلى سنة ١٢٠١م، وتطورت الاعتمادات المستندية تلبية لحاجات التجار الذين يحتاجون لأموال لينفقونها خارج بلدانهم في شراء ما يحتاجون إليه من بضائع دون أن يضطروا إلى حمل الأموال معهم. ويلاحظ أن أغلبية بلاد العالم على اختلاف مذاهبها قد انضمت إلى القواعد والأعراف الموحدة في مسائل الاعتمادات المستندية تلك القواعد التي وضعتها غرفة التجارة الدولية عام ١٩٦٢م. وهذا يعتبر مكسباً في مجال تنشيط التجارة الدولية وفي مجال حل مشكلات وتنازع القوانين التي تنشأ عنها في التجارة الخارجية.

١. تعريف الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو عبارة عن وثيقة صادرة عن بنك معين بناءً على طلب عميله المستورد يخول بموجبها بنك آخر لدفع مبلغ معين من النقود إلى المستفيد من الاعتماد وذلك عندما يقدم المستفيد المعين الوثائق المطلوبة والمطابقة لشروط الاعتماد المستندي.

٢. المفاهيم الأساسية في الاعتماد المستندي (أنطاكي، ١٩٥٨م):

وهي: مستندات الشحن، تبليغ الاعتماد، تعزيز الاعتماد، تعديل الاعتماد، صلاحية الشحن في الاعتماد، صلاحية التداول.

٣. القواعد الأساسية التي يجب مراعاتها عند فتح الاعتماد المستندي: (نجوى، ١٩٩٣م):

وقبل إنشاء الاعتماد المستندي على المصارف مراعاة ست قواعد أساسية عند التطبيق هذه القواعد وهي:

- تعليمات الأمر (طالب فتح الاعتماد)

- واجب إعلام وتوجيه العميل بمتطلبات فتح الاعتماد

- الدقة في تحرير البيانات

- تجنب الخوض في تفاصيل زائدة

- تغطية الأرصد مع المراسلين

- الالتزام بتوجيهات البنك المركزي.

٤. أنواع وتصنيف الاعتمادات المستندية:

ويمكن تقسيمها إلى أنواع شتى بحسب اختلاف الزاوية التي ننظر إليها فهي من حيث (محي الدين، ١٩٩٣م):

- 1- قوة الالتزام المصرفي: تنقسم إلى قابلة للنقض واعتمادات غير قابلة للنقض واعتمادات معززة.
- 2- ومن التبادل التجاري تنقسم إلى اعتمادات استيراد واعتمادات تصدير.
- 3- المكان الذي ينفذ فيه الاعتماد انقسمت إلى اعتمادات داخلية أو محلية وأخرى خارجية.
- 4- قابلية الحقوق الثابتة فيها للانتقال من ذمة إلى ذمة تنقسم إلى قابلة للتحويل وغير قابلة للتحويل.
- 5- كيفية تسليم البضاعة وتقديم المستندات تنقسم إلى قابلة للتجزئة واعتمادات غير قابلة للتجزئة.
- 6- وقت الوفاء تنقسم إلى اعتمادات مقدمة واعتمادات منجزة واعتمادات مؤجلة.
- 7- ثبات أو تجدد مبلغ الاعتماد تنقسم إلى اعتمادات الدفعة الواحدة والاعتمادات الدائرية.
- 8- ضمان البنك علي المستندات تنقسم إلى اعتمادات مضمونة واعتمادات غير مضمونة.
- 9- الغطاء كضمان تنقسم إلى اعتمادات مغطاة واعتمادات غير مغطاة.
- 10- كيفية إبلاغ الاعتماد تنقسم إلى اعتماد برقية أو خطابية أو سوفت.
- 11- طرق استخدام الاعتمادات تنقسم إلى اعتمادات أصلية واعتمادات مساعدة.
- 12- تحديد البنك الوسيط تنقسم إلى اعتمادات عامة واعتمادات خاصة.
- 13- نوع الأداء الذي يتلقاه المستفيد إلى اعتمادات ذات مقابل نقدي واعتمادات مبادلة أو مقايضة.

وصنفت حديثاً إلى ثلاثة أقسام (كنج شكري، ١٩٩٨م):

أولاً: أنواع وأشكال الاعتمادات المستندية من حيث التصنيف الإداري:

ثانياً: أنواع وأشكال الاعتمادات المستندية من حيث شروط الدفع:

ثالثاً: أنواع وأشكال الاعتمادات المستندية من الناحية الفنية:

وفيما يلي نتناول أكثر أنواع الاعتمادات المستندية انتشاراً في نشاط التجارة الخارجية:

(1) أنواع الاعتمادات المستندية وفقاً لالتزامات أطرافها:

أ - الإ اعتماد القابل للنقض: ب - الإ اعتمادات الغير قابلة للنقض: ج - الإ اعتمادات الغير قابلة للنقض ومعززة (دياب، ١٩٩٩م):

(2) أنواع الإ اعتمادات المستندية وفقاً لدفع قيمتها:

أ- إ اعتمادات الدفع بالاطلاع: ب - إ اعتمادات الدفع المؤجل: ج - إ اعتمادات الدفع المقدم:
د - الإ اعتماد رهن الاستعداد (Khalil, 2006): هـ - إ اعتماد (التمويل) الشرط الأحمر:
و- إ اعتماد الشرط الأخضر:

(3) أنواع الإ اعتمادات المستندية وفقاً لشروطها وتعليماتها (القواعد والأعراف الموحدة للا اعتماد المستندي - (UCP-500)):

1. الإ اعتمادات القابلة للتجزئة: 2. الإ اعتمادات القابلة للتحويل:

3. الإ اعتماد بضمنان اعتماد آخر (المقابل) (سعيد، ٢٠٠٣م) وهو نوعان:

١. الإ اعتماد المساعد للا اعتماد الأول. ٢. الإ اعتماد (Counter) ليعالج مشكلة الإ اعتماد الأول.
4. إ اعتماد الجسر:

5. الإ اعتماد الدوار: هو إ اعتماد قد يكون قابل للنقض أو غير قابل للنقض تتيح شروطه تجديده أو تدويره وينقسم:

أ) - الإ اعتماد الدوار بالنسبة لقيمته:

ب) - الإ اعتماد الدوار بالنسبة لمدته مثلاً يتجدد كل ثلاثة شهور.

ج) - الإ اعتماد الدوار بالنسبة لمدته وقيمه معاً مثلاً يتجدد كل ثلاثة شهور بقيمته.

(4) أنواع الإ اعتماد وفقاً لمواقع أطرافها وهي أربعة:

أ- الإ اعتماد المحلي وهو يصدر للاستفادة منة داخل الدولة الواحدة.

ب- الإ اعتماد الخارجي وهو يصدر من الخارج لمستفيد داخلي.

ج - الإ اعتماد الصادر وهو يصدر في داخل الدولة لمستفيد خارجها.

د - الإ اعتماد الوارد وهو يصدر في خارج الدولة لمستفيد داخلها.

أطراف الإ اعتماد المستندي والالتزام القانوني لها ونفصلها فيما يلي:

أولاً: طالب فتح الإ اعتماد: Applicant-Buyer-Importer

ثانياً: البنك مصدر الإ اعتماد: Issuing Bank - Opening Bank

ثالثاً: المستفيد: Exporter - Seller-Beneficiary

رابعاً: البنك مبلغ الإ اعتماد: Advising Bank

خامساً: البنك المعزز للا اعتماد: Confirming Bank

سادساً: البنك مداول المستندات: Negotiating Bank

سابعاً: البنك المغطى: Reimbursing Bank

ثالثاً: القواعد والأعراف الدولية الموحدة:

إن النشرة للقواعد والأعراف الدولية الموحدة التي تحكم عمل الإعتمادات المستندية دولياً المصدرة من غرفة التجارة الدولية والتي مقرها باريس بفرنسا، وقامت هذه الغرفة بالتحديث والتطوير حتى وصلت إلى النشرة رقم (UCP-٤٠٠) التي كانت في العام ١٩٨٩ م ثم جاءت بعدها النشرة رقم (UCP- ٥٠٠) التي تعرف عالمياً (ICC PUBLICATION No.500) في العام ١٩٩٣ م وكذلك النشرة رقم (UCP- ٦٠٠) التي صدرت في العام ٢٠٠٦ م والتي تعرف أيضاً (ICCPUBLICATION No.600)، وهي تحتوى على عدد (٣٧) فقرة وذلك لتنفيذ الإعتمادات المستندية في الدول وأيضاً فيما بينها في مجالي الاستيراد والتصدير، للتنفيذ السليم للفقرات التي تهتم بالإعتمادات المستندية وحمايتها من المخاطر والصعوبات التي تواجهها وقد اتسع وتزايد عدد الدول التي تضمها الغرفة التجارية الدولية من المشتركين من عام إلى آخر.

رابعاً: البيانات للإعتمادات المستندية بصندوق الإمدادات الطبي من العام 2001 م - ٢٠٠٥ م:

الجدول رقم (أ) التالي يوضح البيانات الاعتمادات المستندية لوسائل الدفع الخارجية الأخرى والمنفذة في البنوك لاستيراد الأدوية والأجهزة الطبية خلال الأعوام من 2001 م - ٢٠٠٥ م:

نسبة الاعتماد	أنواع وسائل الدفع الخارجي المختلفة والمنفذة					العام
*****	الإجمالي	CAD	DA	AP	LC	***
% ٩١.٥٩	١١٩	٠٠	٠٠	١٠	١٠٩	م ٢٠٠١
% ٤٩.٤٣	١٧٦	١٥	٤٥	٢٩	٨٧	م ٢٠٠٢
% ٥١.٥٧	٣٤٣	٠٨	٠٩	١٥١	١٧٥	م ٢٠٠٣
% ٦٥.٩٨	٣٤١	١٣	١١	٩٢	٢٢٥	م ٢٠٠٤
% ٦٩.٣٧	٤٤٤	١٤	٢٢	١٠٠	٣٠٨	م ٢٠٠٥
*****	١٤٢٣	٥٠	٨٧	٣٨٢	٩٠٤	الإجمالي

النسبة	٦٣.٣٣ %	٢٦.٨٥ %	٠٦.١٢ %	٠٣.٧٠ %	١٠٠ %	*****
--------	---------	---------	---------	---------	-------	-------

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة استخدام الإعتمادات المستندية لإجمالي وسائل الدفع الأخرى في تصاعد من العام ٢٠٠٢ م وكانت نسبتها ٤٩.٤٣ % وفي العام ٢٠٠٣ م كانت نسبتها ٥١.٥٧ % أما في العام ٢٠٠٤ م وصلت نسبتها ٦٥.٩٨ % وفي نهاية العام ٢٠٠٥ م وصلت النسبة الى ٦٩.٣٧ % . وأيضاً نسبة استخدام لإجمالي الخمسة أعوام للإعتمادات المستندية بلغت نسبة ٦٣.٣٣ % وللدفع المقدم ٢٦.٨٥ % والدفع الآجل ٠٦.١٢ % والدفع ضد المستندات ٠٣.٧٠ % .

الجدول رقم (ب) يوضح التغير في الإعتمادات المستندية من العام ٢٠٠١ م - ٢٠٠٥ م .

العام	مبالغ الاعتماد بالدولار	نسبة الاعتماد	نمو	الإجمالي بالدولار لكل الوسائل	نسبة الاعتماد إلى الإجمالي
٢٠٠١ م	٧٢٣١٥٥٣	*****		٧٩٤٦٧٦٢	٩٠.٩٩ %
٢٠٠٢ م	٩٨٠٢١٦٥	٣٥.٥٥ %		١١٥٣١٩٥٩	٨٤.٩٨ %
٢٠٠٣ م	١٦١٩٥٥١٦	٦٥.٢٢ %		٢٣١٣٦٤٥٢	٦٩.٩٩ %
٢٠٠٤ م	١٧١٤٤٨٧٣	٠٥.٨٦ %		٢٤٤٩٢٦٧٦	٧٠.٠٠ %
٢٠٠٥ م	٢٦٣٤٦٨٦١	٥٣.٦٧ %		٣٢٩٣٣٥٧٧	٧٩.٩٨ %
الإجمالي	٧٦٧٢٠٩٦٨	*****		١٠٠٠٤١٤٢٦	٧٦.٦٩ %

يلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي مبالغ الإعتماد تتذبذب في النمو من عام إلى آخر فكانت نسبة الزيادة للعام ٢٠٠٢ م ٣٥.٥٥ % حتى وصلت إلى العام ٢٠٠٥ م وكانت نسبتها ٥٣.٦٧ % حيث أكبر نسبة كانت في العام ٢٠٠٣ م بلغت ٦٥.٢٢ % . كذلك كان المبلغ الإجمالي بالدولار عام ٢٠٠١ م مبلغ ٧٩٤٦٧٦٢.٠٠ دولار تصاعد حتى وصل إلى مبلغ ٣٢٩٣٣٥٧٧.٠٠ دولار في العام ٢٠٠٥ م .

إجراءات فتح الإعتمادات المستندية:

(1) – الإجراءات مع البائع (المصدر):

بعد الانتهاء من نتيجة العطاء يتم الاتفاق بين الهيئة (المستورد) والبائع (المصدر) أو وكيله ويصدر البائع نتيجة لذلك فاتورة مبدئية يحدد فيها نوع البضاعة من الأدوية أو الأجهزة الطبية ووصفها وصفاً جيداً، وتحديد كميتها، وتوضيح الوحدة والمبلغ الكلي لقيمة البضاعة، وتحديد اسم المنتج والمصدر

للبيضاة بالخارج بوضوح، وعنوانه، وإسم بلد المنشأ للسلعة، والتاريخ المتوقع لشحن البيضاة ووضع عنوان البنك كاملاً داخل الفاتورة المبدئية.

(2) – الإجراءات بين الهيئة العامة للإمدادات الطبية والبنك المعني بفتح الإعتماد المستندي:

هناك بعض النقاط التي يتأكد منها البنك قبل قبوله طلب فتح الإعتماد لصالح الهيئة وهي: ما هي الصفة القانونية لطالب فتح الإعتماد المستندي (شركة، إسم أعمال، هيئة)، هل طالب فتح الإعتماد له السلطة التي تخوله لفتح الإعتماد مع الإطلاع على الوثيقة التي تثبت ذلك، هل طالب فتح الإعتماد مصدق له بمزاولة الاستيراد؟ والتأكد من ذلك ويجب على البنك الإطلاع على سجل المستوردين والمصدرين وخلو طرف من الضريبة والزكاة على عضوية طالب فتح الإعتماد من الغرفة التجارية.

* القدرة المالية طالب فتح الإعتماد؟ هل يتم تمويل الإعتماد من طالب فتح الإعتماد أم من البنك؟

* هل توجد التزامات قائمة تجاه البنك من طالب فتح الإعتماد قبل هذا الطلب؟ وما حجم تلك المديونية؟

* هل توجد ضمانات مقدمة من طالب فتح الإعتماد وما هي أنواعها وقيمتها؟

(3) – إجراءات طلب فتح الإعتماد:

طلب فتح الإعتماد هو عبارة عن إستمارة معدة سلفاً بها كل الشروط العامة التي يعتمدها البنك

لفتح الإعتماد ويقوم موظف مختص بتعبئة تلك البيانات وهي:

أ. أن يراعي الدقة في كتابة إسم المستفيد وعنوانه كما هو مبين في الفاتورة المبدئية أو العقد المقدم حرياً.

ب. كتابة عنوان البنك كاملاً وخاصة رقم الـ(Swift) ورقم حساب المستفيد.

ج. كتابة المبلغ بدقه بالحروف والأرقام ونوع العملة مميزاً بالعبارات القاطعة إما (Only) أو بما لا

يزيد (Not exceeding) أو بالضبط (Exactly) أو تقريباً (About) لأن كل تعبير من هذه

التعابير لها معني مختلف عن الآخر.

د. توضيح هل الاعتماد معزز أم غير معزز؟ قابل للإلغاء؟ إطلاع؟ قبول؟

هـ. التأكد من كتابة مكان شحن البيضاة ومكان التفريغ النهائي.

و. التأكد من كتابة آخر يوم أو موعد لشحن البيضاة ووسيلة الشحن ونوع الشحن.

ز. التأكد من توضيح تداول المستندات ومدة صلاحية الإعتماد وتحديد التاريخ المحدد لذلك.

ح. التأكد من ذكر جميع المستندات المطلوبة وأهمها ما يلي:

* الفاتورة التجارية وعدد النسخ المطلوبة منها.

* نوع بوليصة الشحن غير قابلة للتداول وعدد النسخ وطريقة دفع النولون.

* بوليصة التأمين بنوع عمله الإعتماد لا تقل عن تغطية ١١٠% من قيمة الإعتماد.

* شهادة المنشأة، شهادة أوزان، شهادة صحية، شهادة تحليل، شهادة سفينة أو كما هو مطلوب.

* توضيح هل الشحن مجزأ مسموح به أم لا .

* التوضيح على من تقع عليه مصاريف الإعتقاد عند المصدر أو المستفيد أم على طالب فتح الإعتقاد .
وأخيراً يتم توقيع إستمارة طلب فتح الإعتقاد بتوقيعين معتمدين لدى البنك ومن المدير المالي والمراقب المالي للهيئة العامة للإمدادات الطبية أو من ينوب عنهما في المكان المخصص لذلك وهذان التوقيعان يمثلان تفويض بالخصم من حساب الهيئة لدى البنك لقيمة الإعتقاد وأي مصاريف أخرى للإعتقاد المستندي ويجب الاهتمام بالتعليمات الخاصة بتعديل الإعتقاد حال طلب التعديل ومنها:

(أ) ألا تحتوي التعديلات على تفاصيل زائدة لا لزوم لها.

(ب) ألا تشمل تعليمات التعديلات لبلاغ أو تعزيز، الرجوع إلى إعتقاد آخر سبق فتحه.

(ج) يتعين أن تبين التعديلات للاعتقاد نفسه وبشكل محدد المستندات التي يجب أن يتم الدفع أو القبول أو التداول مقابل تقديمها.

(4) - إجراءات مراجعة طلب فتح الإعتقاد المستندي:

تتم مراجعة طلب فتح الإعتقاد بواسطة الموظف المختص وهو رئيس القسم عادة فهو يراجع طلب فتح الإعتقاد بمنتهي الدقة وكذلك طلب تعديل الإعتقاد المستندي وهل استوفى شروط الفاتورة المبدئية وذلك بالتأكد من الآتي: السلعة المستوردة، الوحدات وقياسها، سعر الوحدة، ماهي شروط التسليم، أين تنتهي مسؤولية البائع، وتتلخص شروط التسليم الدولية في أربع مجموعات هي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (ج) يوضح شروط التسليم الدولية للبضاعة

Group (E) Departure	Ex.w	Ex. Work
Group (F) Main Carriage un paid	FCA----- Free carrier FAS----- Free Alongside ship. FOB----- Free on Board.	
Group (C) Main Carriage paid	C&F ----- Cost & Freight. CIF----- Cost & Insurance & Freight. CPT ----- Carriage Paid to. CIP ----- Carriage& Insurance Paid to	
Group (D) Arrival	DAF----- Delivered at Frontier DES----- Delivered Ex. Ship DEQ----- Delivered Ex. Quay. DDU----- Delivered Duty un paid.	

	DDP----- Delivered Duty paid.
--	-------------------------------

٥) - إجراءات التصديق لفتح الاعتماد المستندي:

لا يتم فتح أي اعتماد مستندي إلا بعد الحصول على التصديق اللازم لفتحه ويكون التصديق بأحد الصيغ التالية:

أ- التصديق من حساب الهيئة بالكامل من العملة الأجنبية.

ب- التصديق بتحويل من حساب الهيئة مع منح تسهيلات في الدفع.

ج- التصديق من غير أي دفع أو تحويل بالعملة الأجنبية كما في حاله الحساب المفتوح.

د- التصديق بتحويل مشترك بين البنك والهيئة كما في نظام المشاركة البنكية.

٦) - إجراءات تنفيذ خطاب الإ اعتماد المستندي واستلام البضاعة وتكملة الدفع للمستفيد:

٧) - إجراءات إصدار خطاب الإ اعتماد المستندي:

بعد التأكد من صحة البيانات في استمارة طلب فتح الإ اعتماد المستندي مع موظف البنك المراد فتح الإ اعتماد فيه يقوم الموظف بإعطاء الإ اعتماد رقم متسلسل من سجلات البنك الداخلية ويقوم كذلك بتبليغه للمستفيد عن طريق مراسلين للبنك وتسليم (Swift) الإ اعتماد المستندي لموظف الصندوق مرفق به العمولات والخصومات المستحقة للبنك.

٨) - القيود المحاسبية عند فتح الإ اعتماد المستندي: يتم إثبات عملية فتح الإ اعتماد المستندي في حسابات نظامية لتوضيح حجم الالتزامات على الصندوق من مشتريات الأدوية والمعدات الطبية في قيود محاسبية وتصفى هذه القيود بوصول المستندات وهي:

أ) إثبات حالة تمويل الإ اعتماد المستندي من حساب الصندوق لدي البنك:

*** من ح / التأمين للاعتماد (حسب النسبة المصدقة) ٢٥%

*** من ح / عمولة الاعتماد (حسب التعريف بالعملة المحلية)

*** من ح / الدمغة (حسب منشور بنك السودان)

*** من ح / مصروفات التلكس البريد، سوفت (حسب التكلفة + نسبة محددة)

*** من ح / عمولة المراسلين مقدماً (ما يعادل العملة الأجنبية)

*** إلى ح / البنك (حساب البنك لدي الصندوق)

٩) - قيد فتح الإ اعتماد المستندي وتبليغه للمستفيد واستلام المستندات المؤيدة لذلك.

(ب) إثبات حالة التأمين على البضاعة طرف الاعتماد المستندي:

*** من ح / مصروفات التأمين (تأمين البضاعة) للاعتماد رقم...

*** إلى ح / البنك (إصدار شيك بمبلغ التأمين)

- قيد مصاريف التأمين للاعتماد المستندي لصالح شركة التأمين:

(ج) تجديد وتعديل الاعتماد:

ربما يتعذر على المصدر (البائع) بالخارج شحن البضاعة لأسباب نورد منها على سبيل المثال ارتفاع الأسعار، نفاذ الصنف أو العينة المطلوبة، الإختلاف في طريقة التعبئة والتغليف، عدم توفر الكمية المطلوبة، إختلاف المقاسات أو الألوان، إختلاف في البيانات داخل الفاتورة، شهادة التعبئة وشهادة التحليل، بوليصة الشحن، ويجب أن تكون التعديلات على الاعتمادات بخطاب موقع ومعتمد من الصندوق إلى البنك للتنفيذ فوراً وحينما ينفذ البنك التعديل أو التمديد بناءً على المستندات المؤيدة له يخصم تكلفته وتضاف إلى تكلفة الاعتماد بالقيود التالي لدي حسابات الصندوق:

*** من ح / مصروفات التعديل للاعتماد رقم...

*** من ح / مصروفات التمديد في الفترة للاعتماد رقم...

*** إلى ح / البنك (حساب البنك لدي الصندوق)

- قيد مصاريف التعديل والتمديد وأضافتها للاعتماد المحدد.

(د) إلغاء الاعتماد المستندي:

يلغى الاعتماد المستندي ويكون غير نافذ بناءً على الحالات التالية:

1. الإيعتماد المستندي الذي انتهت فترة صلاحيته: يلغى الإيعتماد إذا تعدت الفترة شهراً واحداً من تاريخ انتهاء الصلاحية ولم يجدد أو يمدد ولم تصل مستنداته و عندها يمكن إسترداد نسبة التأمين المدفوعة لقيمة (٢٥%) أو المبلغ المدفوع للبنك بقيد عكسي.

2. الإيعتماد المستندي الذي مازال ساري المفعول: إذا عجز المصدر (البائع) بالخارج عن شحن البضاعة حسب شروط الإيعتماد ولم يقبل المستورد تعديل الشروط وطلب الإلغاء واتفق المستفيد و المستورد على ذلك وأخطرت البنوك الوسيطة بذلك، وتسترد قيمة التأمين للإيعتماد المستندي بقيد عكسي لصالح المستورد في حسابه لدي البنك.

3. إسترداد مصروفات فتح الاعتماد المستندي: لا تسترد المصروفات التي تقاضتها البنوك من أطراف الإيعتماد نظير فتح الإيعتماد إذا ما تم الإلغاء وتعتبر هذه المصروفات عبارة عن أجر الخدمات التي قدمتها البنوك للمستورد.

(هـ) استلام المستندات الأصلية للاعتماد المستندي:

يجب أن يكون تقديم المستندات الأصلية للدفع أو القبول وتخليص البضاعة من سلطات الجمارك في الميناء أو المطار ضمن فترة صلاحية سريان الإعتماد المستندي وبخلاف ذلك لا يحق للبنك خصم القيمة مما يتطلب تعديل أو تمديد أو الموافقة على المخالفات لكي يقوم البنك بإجراءات السداد للمستفيد لاستلام قيمة البضاعة وإشعار الصندوق بكتاب بنكي بالسداد مما يترتب عليه إجراء قيد سداد للإعتماد المستندي كالتالي:

*** من ح / الإعتماد المستندي ٧٥% (النسبة المتبقية للإعتماد)

*** إلى ح / البنك (حساب البنك لدي الصندوق)

- قيد سداد باقي نسبة ٧٥% من قيمة الإعتماد لصالح البنك.

(و) مصاريف الشحن والتفريغ:

بعد استلام البضاعة من التخليص وشحنها وتفريغها في المستودعات في داخل الهيئة يتم إثبات ذلك بالقيد التالي:

*** من ح / مصاريف الجمارك للإعتماد رقم...

*** من ح / مصاريف الشحن والتفريغ للإعتماد رقم...

*** إلى ح / البنك (حساب البنك لدي الصندوق)

- قيد سداد مصاريف الشحن والتفريغ وتخليص الجمارك.

(ز) إقفال حساب الإعتماد المستندي في حساب المشتريات الخارجية:

وبعد وصول البضاعة وإدخالها في عهدها يتم إقفال حساب الإعتماد المستندي بقيد في الحساب الرئيسي وهو المشتريات الخارجية كما يلي:

*** من ح / المشتريات الخارجية (الأدوية – الأجهزة الطبية)

*** إلى ح / الإعتماد المستندي (كامل المبلغ للإعتماد المحدد)

- إثبات قيد دخول البضاعة المستودع وإقفال حساب الإعتماد الوسيط في الحسابات الرئيسية وهي المشتريات الخارجية، وبذلك يكون إقفال حساب الإعتماد المستندي في المشتريات الخارجية للأدوية أو الأجهزة الطبية يمثل نجاح عملية التجارة الخارجية.

خامساً: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

تم تصميم الاستبيان لتدعيم إثبات الفرضيات والمساهمة في تحقيق أهداف البحث ومن ثم تم توزيعها وكان عددها (60) استبيان و تم تعبئه و جمع عدد (42) استبيان على مجموعة من الشركات والمؤسسات السودانية للوصول إلى نتائج دراسية منطقية وسليمة ومؤكدة بالتحليل عن مدى تطبيق لتجربة المؤسسات السودانية في الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية ودراسة حاله صندوق الإمداد الطبي كإحدى المؤسسات السودانية التي تطبق التعامل بالاعتمادات المستندية في عملية التجارة الخارجية ولقد تضمن الاستبيان آراء

قسم المشتريات وكذلك تم الاستعانة بأراء أقسام الاعتمادات المستندية في بعض المؤسسات السودانية لتدعيم وإثبات صحة الفرضيات وأهمها:-

شركة بترول دار لعمليات البترول، شركة موبينل للهاتف السيار، شركة ليدر تكنولوجي للمنتجات الفولاذية، شركة عروس الرمال للنقلات، الشركة الهندسية للمقاولات، الشركة التجارية الوسطى.

حيث أن هذه الشركات تتعامل مع أكثر من سبعة بنوك سودانية مختلفة في عمليات الإعتمادات المستندية مما أكسبها الحيادية والشفافية والمصادقية في عملية جمع البيانات من مصادر مختلفة ومتنوعة.

(أ) تحليل البيانات الإحصائية من الاستبيان للمعلومات الأساسية:

1/ الجدول رقم (1) الأعمار للأشخاص الذين شملهم الاستبيان:

البيان للعمر	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
أقل من 30 عام	7	% 16.70	% 16.70
بين 30 - 45 عام	28	% 66.60	% 83.30
أكثر من 45 عام	7	% 16.70	% 100
الإجمالي	42	% 100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعمار الأشخاص الذين شملهم الاستبيان بين (30 - 45) عام نسبتهم 66.60 % وهم أغلبية في الاستبيان وأن نسبة الأعمار أقل من (30) عام وأكثر من (45) عام كانت متساوية وهي 16.70 % لكل فئة من الدراسة.

2/ الجدول رقم (2) لعدد سنوات الخبرة:

البيان للخبرة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
أقل من 5 أعوام	18	% 42.90	% 45.00
بين 5 - 10 أعوام	4	% 9.50	% 55.00
أكثر من 10 أعوام	18	% 42.90	% 100
لم يسجلوا بيانات	2	% 4.80	***
الإجمالي	42	% 100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد سنوات الخبرة تركزت في أقل من (5) أعوام بنسبه 42.90 % وأن الذين تبلغ سنوات الخبرة أكثر من (١٠) أعوام كانت أيضاً نسبتهم 42.90 % متساوية للسابقة، وأن الذين سنوات خبرتهم بين (5 – 10) أعوام أعطت مؤشراً نسبته 9.50 % من إجمالي العينة العشوائية للدراسة وأن الذين لم يسجلوا نسبتهم 4.80 %.

3/ الجدول رقم (3) المؤهلات العلمية:

البيان للمؤهل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
خريجي ثانوي	2	% 4.80	%4.80
خريجي جامعات	35	% 83.30	% 88.10
فوق الجامعي	5	% 11.90	% 100
الإجمالي	42	% 100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية الذين شملتهم الدراسة خريجو جامعات وكانت نسبتهم 83.30% وأن الذين درجاتهم العلمية فوق الجامعية من الماجستير والدكتوراه نسبتهم كانت 11.90 % ومن خريجي الثانوي كانت نسبتهم 4.80 %.

4/ الجدول رقم (4) التخصص الوظيفي:

البيان للتخصص	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
إدارة الأعمال	9	% 21.40	% 21.40
المحاسبة	23	%54.80	% 76.20
البنوك	7	%16.70	% 100
لم يسجلوا بيانات	3	%7.10	***
الإجمالي	42	%100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الأشخاص الذين شملتهم الدراسة مختلفي التخصصات بالمحاسبة في المؤسسات السودانية في قسم الاعتمادات كانت نسبتهم 54.80 % وأن الذين إدارة أعمال نسبتهم 21.40 % وتخصص البنوك نسبتهم 16.70 % والذين لم يسجلوا بيانات كانت نسبتهم 7.10 %.

5/ الجدول رقم (5) التدريب والمشاركة في الكورسات والمؤتمرات الخاصة بالاعتمادات:

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	البيان للتدريب والمشاركة
%16.70	% 16.70	7	عدت كورسات
% 50.00	% 33.30	14	كورسات قليلة
% 100	% 50.00	21	لم أشرك
***	% 100	42	الإجمالي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبتهم 16.70 % من الذين شملتهم الدراسة وهم رؤساء أقسام قد شاركوا في عدت كورسات ومؤتمرات للاعتمادات يليهم ما نسبتهم 33.30% قد شاركوا قليلاً فيها وعلى أن الغالبية لم يشاركوا نهائياً ونسبتهم 50.00%.

(ب) تحليل البيانات الإحصائية من الاستبيان للمعلومات العامة:

1/ الجدول رقم (6) أفضل وسائل الدفع في التجارة الخارجية:

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	البيان لوسائل الدفع
%39.00	% 38.10	16	الدفع الآجل
% 82.90	%42.90	18	الاعتماد المستندي
% 90.20	% 7.10	3	الدفع ضد المستندات
% 100	%9.50	4	الدفع المقدم
***	%2.40	1	لم يسجلوا بيانات
***	% 100	42	الإجمالي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبتهم 42.90 % يفضلون الاعتماد المستندي وأن ما نسبتهم 38.10% تفضل الدفع الآجل من المستورد السوداني وأن ما نسبتهم 9.50% تفضل الدفع المقدم وأن ما نسبتهم 7.10 % تحبذ الدفع ضد المستندات بيد أن ما نسبتهم 2.40 % لم يسجلوا أي معلومة في هذا السؤال.

2/ الجدول رقم (7) ملء إستمارة طلب فتح الاعتماد بواسطة المستورد وإرسالها للبنك:

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	البيان لملء الاستمارة
%42.90	% 42.90	18	نعم
% 59.50	%16.60	7	لا
% 100	% 40.50	17	أحياناً
***	% 100	42	الإجمالي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبتهم 42.90 % من المستوردين يملئون الاستمارة بأنفسهم وأن ما نسبتهم 40.50 % يستعينون أحياناً بالبنك في ذلك وأن ما نسبتهم 16.60% لا يملؤون الاستمارة بل يملأ بواسطة البنك.

3/ الجدول رقم (8) وجود مساعدة من البنك في ملء طلب فتح الاعتماد المستندي:

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	البيان للمساعدة
%61.00	% 59.50	25	نعم أجد مساعدة
%73.20	%11.90	5	لا أجد مساعدة
% 100	% 26.20	11	أحياناً
***	% 2.40	1	لم يسجلوا بيانات
***	%100	42	الإجمالي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الذين يجدون مساعدة من البنك نسبتهم 59.50 % وأن الذين لا يجدون مساعدة من البنك نسبتهم 11.90 % والذين يجدونها أحياناً نسبتهم 26.20% بيد أن ما نسبتهم 2.40 % لم يسجلوا أي معلومة في هذا السؤال.

4/ الجدول رقم (9) مدى المعرفة بالأعراف الدولية الموحدة:

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	البيان للمعرفة بالأعراف
%16.70	% 16.70	7	مطلع ومتفهم لها

غير مطلع	35	% 83.30	% 100
الإجمالي	42	% 100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المطلعين والمتقهمين للأعراف الدولية الموحدة نسبتهم 16.70 % بينما غير المطلعين عليها كانت نسبتهم 83.30 %.

5/ الجدول رقم (10) الاتفاق مع المصدر على كافة الشروط التي يتضمنها خطاب الاعتماد المستندي قبل فتحه:

البيان للاتفاق	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نعم أتفق	32	% 76.20	%76.20
لا أتفق	1	%2.40	%78.60
أحياناً	9	% 21.40	% 100
الإجمالي	42	% 100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبتهم 76.20 % من المشتركين في المؤسسات السودانية يتفقون مع المصدر على كافة الشروط التي يتضمنها الاعتماد وأن ما نسبتهم 21.40 % يتفقون أحياناً وأن ما نسبتهم 2.40 % لا يتفقون مع المصدر.

6/ الجدول رقم (11) التعرض لخسائر مادية من عملية الاعتماد المستندي:

البيان للتعرض لخسائر	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نعم تعرضت لخسائر	13	%31.00	%31.00
لا أتعرض لخسائر	18	% 42.80	% 73.80
أحياناً	11	% 26.20	% 100
الإجمالي	42	% 100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبتهم 42.80 % من المؤسسات السودانية لم تتعرض لخسائر بينما ما نسبتهم 31.00 % تعرضوا لخسائر من تعاملهم بالاعتماد وأن ما نسبتهم 26.20 % تعرضوا أحياناً للخسائر.

7/ الجدول رقم (12) إذا تعرضت المؤسسة لخسائر فمن المسنول منها:

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
جانب المؤسسة	23	% 54.70	%54.70

جانب البنك	1	2.40%	57.10%
جانب المصدر	18	42.90%	100%
الإجمالي	42	100%	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبتهم 54.70% كانت تسجل الخسائر من جانب المؤسسات السودانية بيد أن ما نسبتهم 42.90% كانت من جانب المصدر وأن ما نسبتهم 2.40% كانت من جانب البنك وهو الوسيط لعملية التجارة الخارجية.

8/الجدول رقم (13) الرد على رسالة المخالفات للاعتماد المستندي التي وصلت من البنك:

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
أرد بنفسه فقط على الرسالة	8	19.00%	19.00%
أرد بمساعدة من البنك	33	78.60%	97.60%
لا أطلب مساعدة لعدم الثقة	1	2.40%	100%
الإجمالي	42	100%	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبتهم 78.60% يردوا على المخالفات بعد مساعدة البنك بينما نسبتهم 19.00% يردوا دون الرجوع للبنك وأن ما نسبتهم 2.40% يردوا لعدم ثقتهم في موظف البنك.

9/الجدول رقم (14) آراء المؤسسات السودانية فيما يخص الخدمة المقدمة من البنوك التجارية للاعتمادات:-

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
ممتازة	4	9.50%	9.50%
جيدة	20	47.60%	57.10%
مقبولة	11	26.20%	83.30%
رديئة	7	16.70%	100%
الإجمالي	٤٢	100%	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الآراء في خدمة الإعتماد المستندي المقدمة في البنوك والمصارف السودانية عكست ما نسبته 47.60% جيدة وما نسبته 26.20% مقبولة للعمل به وأن 9.50% ممتازة وأن ما نسبته 16.70% رديئة.

10/ الجدول رقم (15) المراجعة لـ (Swift) الاعتماد فور إستلامها لجميع الشروط المتفق عليها:-

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتراكمة
نعم أراجعه	33	78.60%	78.60%
لا	1	2.40%	81.00%
أحياناً	8	19.00%	100%
الإجمالي	٤٢	100%	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 78.60% من المؤسسات السودانية للعيونة يراجعون (Swift) الإعتماد المستندي لجميع الشروط المتفق عليها للتأكد من سلامة التبليغ له وأن ما نسبته 19.00% يراجعونه أحياناً وأن ما نسبته 2.4% لا يراجعونه بل يحفظونه لتقتهم في التنفيذ.

11/ الجدول رقم (16) طلب تعديل الأخطاء الإملائية و المطبعية في صورة (Swift) الاعتماد من البنك.

البيانات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتراكمة
نعم أطلب التعديل	22	52.40%	53.70%
لا	3	7.10%	61.00%
أحياناً	16	38.10%	100%
لم يسجلوا	1	2.40%	***
الإجمالي	42	100%	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الذين يطلبون تعديل الأخطاء الإملائية والمطبعية في صورة الـ (Swift) الإعتماد كانت نسبتهم 52.40% وأن ما نسبتهم 38.10% يطلبونها أحياناً وأن ما نسبتهم 7.1% لا يطلبون التعديل. مع العلم أن ما نسبتهم 2.40% لم يسجلوا آرائهم.

12/ الجدول رقم (17) طلب إرسال صورة المستندات بعد الشحن من المصدر:-

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتراكمة
--------	---------	----------------	------------------

نعم أطلب إرسال الصور	23	%54.80	%54.80
لا	7	%16.70	%71.50
أحياناً	12	%28.50	%100
الإجمالي	42	% 100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبتهم %54.80 من الذين يطلبون صورة مستندات الشحن بعد الشحن مباشرة لمراجعة وإستلام البضاعة قبل وصول أصل المستندات للدفع وأن ما نسبتهم %28.50 يطلبونها أحياناً وأن الذين لا يطلبونها كانت نسبتهم % 16.7.

13/ الجدول رقم (18) إذا حدثت خسائر للشركة نتيجة أخطاء البنك لتأخر المستندات:-

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المترابطة
رفع دعوة قانونية ضد البنك	5	% 11.90	%11.90
طلب تسوية من البنك	26	%61.90	%73.80
تحمل الخسائر	11	%26.20	%100
الإجمالي	42	%100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة %61.90 يطلبون تسوية مع البنك إذا حدثت خسائر نتيجة لخطأ من البنك وأن ما نسبة %26.20 يتحملون وحدهم الخسائر وأن النسبة المتبقية %11.90 تفضل رفع دعوي قانونية ضد البنك نتيجة لخطئه.

14/ الجدول رقم (19) تعرض البنك لخسائر نتيجة لرفض العميل المستندات نتيجة خطأ فتح الإعتماد المستندي:

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المترابطة
نعم تعرض	12	% 28.60	%28.60

لا يتعرض	16	%38.10	%66.70
أحياناً	14	%33.30	%100
الإجمالي	42	%100	***

يلاحظ في الجدول أعلاه أن ما نسبته %38.10 تؤكد أن البنك لا يتعرض لخسائر نتيجة رفض العميل المستندات لخطاء عن فتح الإعتماد وأن ما نسبته %33.30 لا يتعرض أحياناً وأن ما نسبته %28.60 يؤكدون بنعم لتعرضه للخسائر.

15/ الجدول رقم (20) أسباب عدم تفضيل التعامل بالإعتماد المستندي للمؤسسات السودانية:-

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المترابطة
تفضيل وسائل دفع أخرى	23	%54.80	%57.50
عدم المعرفة بالإعتماد	7	%16.60	%75.00
التطور في الأعراف وعدم فهمها	10	%23.80	%100
لم يسجلوا	2	%4.80	***
الإجمالي	42	%100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته %54.80 تفضل وسائل دفع أخرى وأن ما نسبته %23.80 لا يفضلون الاعتماد المستندي للتطور في الأعراف الدولية وصعوبة فهمها وأن ما نسبته %16.60 لا يفضلونه لعدم الإلمام والمعرفة بطرق وشروط الاعتماد المستندي وأن ما نسبته %4.80 لم يسجلوا أي ملاحظات عليه.

١٦/ الجدول رقم (21) قل التعامل بالإعتماد المستندي في المؤسسات السودانية:-

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المترابطة
نعم قل التعامل به	16	%38.10	%38.10
لا لم يقل التعامل به	8	%19.00	%57.10
أحياناً	18	%42.90	%100
الإجمالي	42	%100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 38.10% يؤكد على قلة التعامل بالإعتماد المستندي وأن ما نسبته 42.90% قل أحياناً في التعامل به بيد أن ما نسبته 19.00% يرفض ذلك.

17/ الجدول رقم (22) أن المستورد السوداني بحاجة لثقافة استيرادية وتأهيل:-

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتراكمة
نعم يحتاج إلى تأهيل	32	%76.20	%78.00
لا يحتاج	9	%21.40	%96.00
لم يسجلوا	1	%2.40	%100
الإجمالي	42	%100	***

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المستورد السوداني يحتاج إلى تأهيل وثقافة استيرادية بنسبة 76.20% وأن الذين يرفضون تلك الإجابة بنسبة 21.40% والذين لم يسجلوا ملاحظات كانت نسبتهم 2.40%.

ج) إختبار الفرضيات من الدراسة:

الفرضية الأولى: تمثل الإعتمادات المستندية الوسيلة الأكثر أماناً للتجارة الخارجية بين المصدرين والمستوردين. ولقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال أسئلة الاستبيان وكانت على النحو التالي:
أولاً: بالرجوع للجدولين رقم (أ) ورقم (ب) نجد أن نسبة استخدام الإعتمادات المستندية في التجارة الخارجية بواسطة الهيئة العامة للإمدادات الطبية أكثر من وسائل الدفع الأخرى وقد بلغت 65.98% في العام 2004 م ونسبة 69.37% في العام 2005 م مما يثبت صحة الفرضية الأولى.

ثانياً: تعزز صحة هذه الفرضية من السؤال رقم (1) من الأسئلة العامة في الاستبيان عن أفضل وسائل وطرق الدفع في التجارة الخارجية كانت الإجابات من الجدول رقم (6) والرسم البياني رقم (6) أن ما نسبته 42.9% كانت تفضل استخدام وسيلة الإعتماد المستندي للدفع للتجارة الخارجية بيد أن ما نسبته 38.1% تفضل الدفع الأجل وأن ما نسبته 9.5% كانت تفضل الدفع المقدم وأن ما نسبته 7.1% للدفع ضد المستندات وأن ما نسبته 2.4% لم يسجلوا بيانات عن تفضيل الدفع.

الفرضية الثانية: أدى تنوع وسائل الدفع في التجارة الخارجية إلى استخدام الإعتمادات المستندية عن غيرها. ولقد تم إختبار هذه الفرضية من خلال أسئلة الاستبيان وكانت على النحو التالي: ومن السؤال (16) من الأسئلة العامة في الاستبيان عن قلة التعامل بالإعتماد المستندي في المؤسسات السودانية بالرغم من زيادة عمليات التجارة الخارجية مما يؤكد على تنوع وسائل الدفع الأخرى للبائع و المشتري ومن الجدول رقم (21) و الرسم البياني رقم (21) يوضح أن ما نسبته 38.1% يؤكد على قلة التعامل بالإعتماد المستندي وأن ما



نسبته 42.9% يقل أحياناً التعامل به وما نسبته 19.00% يؤكد تنوع وسائل الدفع، مما يوضح على أن هنالك وسائل دفع أخرى تفضل أحياناً على الإعتمادات المستندية ولكن يقل استخدامها في التجارة الخارجية. الفرضية الثالثة: التطبيق للأعراف الموحدة الدولية للإعتمادات المستندية يقلل من المخاطر لعمليات التجارة الخارجية. ولقد تم إختبار هذه الفرضية من خلال أسئلة الاستبيان وكانت كما يلي:

أولاً: فمن السؤال رقم (5) من الأسئلة الأساسية للاستبيان عن المشاركة في الكورسات والمؤتمرات الخاصة بالإعتماد المستندي للذين شملتهم العينة للدراسة كانت الإجابة من الجدول رقم (5) و الرسم البياني رقم (5) يوضح أن ما نسبته 33.3% من المشاركين في المؤسسات السودانية شاركوا في كورسات ومؤتمرات قليلة عن الإعتمادات المستندية وأن ما نسبته 16.7% شاركوا في كورسات ومؤتمرات كثيرة أما ما نسبته 50% من المشاركين لم يشاركوا نهائياً وعليه نستنتج أن هنالك عدم إلمام بالأعراف الدولية الموحدة مما يؤدي إلى عدم التطبيق الصحيح لها، خاصة إذا رجعنا للجدول رقم (4) والخاص بتخصصات العاملين أن معظمهم ينعدم فيهم دراسة الإعتمادات المستندية والإلمام والاطلاع على فقرات الأعراف الدولية.

ثانياً: ومن السؤال رقم (4) من الأسئلة العامة في الاستبيان عن مدي المعرفة بالأعراف والأصول الدولية الموحدة للإعتماد والتحصيل المستندي، كانت الإجابة من الجدول رقم (9) والرسم البياني رقم (9) يوضح أن ما نسبته 83.3% من المشاركين في الاستبيان غير مطلعين ومتفهمين لطبيعة هذه الأعراف الدولية الموحدة وما نسبته 16.7% هم مطلعون ومتفهمون ونجد الغالبية للمؤسسات لا تطبق بصورة صحيحة للأعراف الدولية الموحدة.

سادساً: الخاتمة والنتائج والتوصيات:

أولاً: الخاتمة:

نجاح وتطور عمليات الإعتمادات المستندية من خلال النظريات وتطبيقها، حيث تعتبر إدارة قسم الإعتمادات المستندية من أهم الوظائف في أي مؤسسة، وحتى تتجنب المؤسسات المخاطر الائتمانية للإعتمادات المستندية عليها التقيد التام بالأصول والأعراف الموحدة الدولية والتي تبين بوضوح حقوق والتزامات جميع الأطراف المتعاملة بالإعتمادات من جهة وتقيداً بقواعد الحيطة والحذر وحرصها على تنظيم عملياتها فنياً وإدارياً بحيث يحتوي التنظيم على ضوابط داخلية تمنع حدوث الخطأ أو تقلل من إمكانية حدوثه، ونجد أن امتياز إدارة الإعتمادات المستندية في المؤسسة تعطىها سمعة داخلية وخارجية جيدة من حيث الكفاءة والدقة في خدمة عملائها ورعاية مصالحهم مما يؤدي إلى زيادة الإقبال على التعامل معها وبالتالي إلى نجاحها.

ثانياً: النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن غالبية الذين شملهم الاستبيان لم يشاركوا في كورسات أو مؤتمرات أو تدريب خاص بالإعتمادات المستندية أو عام عن وسائل الدفع في التجارة الخارجية.

- 2- أن أفضل وسائل الدفع في التجارة الخارجية تركزت في الإعتمادات المستندية يليها الدفع الآجل للمستورد السوداني ثم الدفع ضد المستندات وأخيراً الدفع المقدم.
- 3- توصلت الدراسة إلى أن الشركات السودانية (المستوردة) تقوم بملاً إستمارة طلب فتح الإعتماد وهي غير مطلعة ومتفهمة على بنود الأعراف الدولية الموحدة والتجديد الذي يتم فيها.
- 4 - تجد المؤسسات السودانية الصعوبة في الرد على رسالة بها مخالفات وارده من البنك للإعتمادات المستندية فتختلف طريقة المعالجة لها فمنهم من يطلب مساعدة من المصدر (البائع) ومنهم من يستفسر من البنك للرد عليها.
- 5- توصلت الدراسة أنه في حاله حدوث خسائر (إحتمال ضعيف) فإن طريقة معالجة تحمل الخسائر التي تلحق بالشركة نتيجة أخطأ البنك كتأخر مستندات قد إختلفت فمنهم من يرى رفع دعوى قانونية ضد البنك ومنهم من يطلب تسوية مع البنك ومنهم من يتحمل كل الخسائر دون الرجوع للبنك.

ثالثاً: التوصيات:

حتى يتثنى للإعتمادات المستندية أن تلعب هذا الدور الهام والفعال بين أدوات التجارة الدولية يجب مراعاة الآتي:

- 1) يجب أن تنهياً المؤسسات السودانية للاستفادة القصوى من تطوير نظم وأنواع الإعتمادات المستندية ووسائل الدفع الأخرى في التجارة الخارجية.
- 2) نري ضرورة التدريب النظري و العملي للموظفين العاملين بأقسام الإعتمادات المستندية على وسائل الدفع الحديثة وتطورها والمشاركة في كورسات ومؤتمرات خاصة بالإعتمادات.
- 3) الاهتمام بتطوير مرشد عمل المؤسسات السودانية لتغطي المعايير الأساسية لعمل الإعتمادات المستندية مع شرح النواحي القانونية فيها.
- 4) يجب أن تتفهم وزارة التجارة الخارجية السودانية بالدور المنوط بها في توعية أعضائها وذلك بإصدار نشرات عن تطورات وسائل الدفع الخارجي و الإعتمادات المستندية و مدهم بنشرات القواعد والأعراف الدولية الموحدة.
- 5) يجب أن تهتم المؤسسات السودانية بالتوظيف السليم في قسم الإعتمادات المستندية بتعيين ذوي التخصص الوظيفي والمؤهل العلمي المباشر في عمليات التجارة الخارجية.
- 6) الاهتمام كثيراً بتعليمات البنك فاتح الإعتمادات المستندية في ظل سياسة الحظر والمقاطعة الاقتصادية للسودان لعدم إرسال مبالغ إلى بنوك ودول تفعل المقاطعة ومصادره المبالغ التي تحول من السودان للدفع لبضائع خارجية وخاصة البنوك المبلغة للمستفيد.
- 7)- يجب الاتفاق بين المستورد والمصدر على كافة شروط الإعتماد مسبقاً وقبل البدء في إجراءات فتح الإعتماد لدي البنك.

(8) يجب أن تستعين المؤسسات السودانية بالمصارف للرد على رسالة بها مخالفات.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- 1/ د. حسن أحمد توفيق- التجارة الخارجية - مطبعة دار النهضة - القاهرة - طبعة - ١٩٨٩ م.
- 2/ د. حسن دياب- الاعتمادات المستندية التجارية مقارنة- مطبعة دار النشر الجامعية - بيروت- طبعة - ١٩٩٩ م.
- 3/ د. رزق الله أنطاكي ود. السباعي - الموسوعة التجارية - مطبعة الأعمال - دمشق - طبعة - ١٩٥٨ م.
- 4/ د. سعيد عبد العزيز - الاعتمادات المستندية - مطبعة الدار الجامعية - الإسكندرية- طبعة - ٢٠٠٣ م.
- 5/ د. على جمال الدين عوض - عمليات البنوك من الوجهة القانونية - مطبعة معهد الدراسات المصرفية - القاهرة- طبعة- ١٩٦٩ م.
- 6/ د. ماهر كنج شكري - العمليات المصرفية الخارجية- مطبعة الدار المصرية - القاهرة - طبعة - ١٩٩٨ م.
- 7/ د. محي الدين إسماعيل - الاعتماد المستندي - مطبعة المعهد الإسلامي- القاهرة- طبعة- ١٩٩٣ م.
- 8/ د. نجوى محمد كمال أبو الخير - البنك والمصالح المتعارضة في الاعتمادات المستندية دراسة للقضاء والفقهاء المقارن- مطبعة دار النهضة - القاهرة - طبعة - ١٩٩٣ م.

ثانياً: المراجع الأجنبية: -

-Printing at Khartoum Press -January 2006- Khojali

International Trade Operation A.Alhaj

Uniform Customs &Practice for Documentary Credits (ICC Publication NO.500)

International Chamber of Commerce - Paris - 1993.

Uniform Customs &Practice for Documentary Credits (ICC Publication NO.600)

International Chamber of Commerce - Paris - 2006.

ثالثاً: الدوريات والمنشورات: -

- 1/ للسودان والكوميسا - الأمانة العامة للكوميسا - مطبوعات وزارة الخارجية- طبعة - ٢٠٠٣ م.
- ٢/ المصارف والمصطلحات التجارية الدولية -مطبعة اتحاد المصارف العربية -بيروت - طبعة -١٩٩٨ م.
- ٣/ غرفة التجارة الدولية -الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية - النشرة -(٤٠٠) -باريس-طبعة - ١٩٨٩ م.
- ٤/ غرفة التجارة الدولية -الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية - النشرة المعربة -(٥٠٠) - باريس - طبعة-١٩٩٣ م.
- ٥/ إدارة النقد الأجنبي-منشورات بنك السودان (١٩٩٤ م-٢٠٠٥ م).
- ٦/ مرشد النقد الأجنبي-البنك السوداني الفرنسي (٢٠٠٠ م-٢٠٠٥ م).
- ٧/ بنك الخرطوم-قسم الاعتمادات المستندية.
- ٨/ الإمدادات الطبية المركزية -البيانات والتقارير السنوي للعام (٢٠٠١-٢٠٠٥ م).
- ١١/ الإمدادات الطبية المركزية -الإدارة المالية -قسم الاعتمادات المستندية.
- ١٢/ موقع الهيئة العامة للإمدادات الطبية على شبكة الإنترنت www.cms_sudan@yahoo.com

جامعة بيثية - المملكة العربية السعودية

الإستبيان

الأخ الكريم: -----

الأخت الكريمة: -----

نشير إلى أهمية تعاونكم معنا وذلك باستيفاء كل الإجابات المطلوبة على أسئلة هذا الاستبيان (تطبيق الاعتمادات المستندية بالمؤسسات) ثم إعادتها ونؤكد سلامة حفظ وسرية المعلومات التي يدلى بها المبحوث ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي بهدف الوصول إلى وضع الاعتماد المستندي في المؤسسات السودانية اليوم.

(البيانات في هذه الاستمارة أكاديمية الغرض ولا تستخدم لغير أغراض البحث)

أولاً: المعلومات الأساسية: الرجاء وضع علامة (√) على الإجابة المعينة: -

1/ كم يبلغ العمر؟

أقل من ٣٠ عام () ٣٠-٤٥ عام () ٤٥ عام فما فوق ()

2/ ماهي عدد سنوات الخبرة؟

أقل من ٥ سنوات () من ٥ - ١٠ سنة () أكثر من ١٠ سنوات ()

3/ ما هو المؤهل العلمي؟

خريج ثانوي () خريج جامعي () فوق جامعي ()

4/ ما هو التخصص الوظيفي؟

إدارة أعمال () محاسبة () بنوك () أخرى ()

5/ هل قمت بالمشاركة في كورسات أو مؤتمرات خاصة بالاعتمادات في داخل أو خارج السودان؟

عدت كورسات () قليلة جداً () لا أشرك ()

ثانياً: المعلومات العامة: الرجاء وضع علامة (√) على الإجابة المعينة:

1/ من خلال خبرتك العملية في التعامل بوسائل الدفع المختلفة في التجارة الخارجية ماهي أفضل وسيلة؟

دفع أجل () إعتقاد مستندي () ضد المستندات () دفع مقدم ()

2/ هل تقوم بمفردك بملء استمارة فتح الاعتماد؟

نعم () لا () أحياناً ()

3/ هل تجد أي مساعدة من البنك في ملء استمارة فتح الاعتماد؟

نعم () لا () أحياناً ()

4/ بين مدى معرفتك للأعراف الدولية ((UCP- 500)- Year (1993))؟

- مطلع ومتفهم لفقراتها. ()

- غير مطلع عليها. ()

5/ هل تتفق مع المصدر قبل فتح الاعتماد على كافة الشروط التي يتضمنها خطاب الاعتماد؟

نعم () لا () أحياناً ()

6/ هل تعرضت إلى أي خسارة مادية (عمولات بنكية – بضائع غير مرغوبة – أرضيات) من الاعتماد؟

نعم () لا () أحياناً ()

7/ إذا كانت الإجابة (٦) بنعم. هل كان الخطأ من؟

جانبيكم () المصدر () البنك ()

8/ وصلت رسالة من بنك المستفيد (بالإنجليزي) وتحتوى على عدة مخالفات في الاعتماد؟

- ترد على الرسالة بنفسك فقط وحسب فهمك لها. ()

- تجد مساعدة كاملة من البنك في فهم محتوى هذه الرسالة. ()

- تطلب المساعدة من البنك ولا تجد أي استجابة. ()

- لاتطلب المساعدة من البنك لأنك لا تتق في مقدرات الموظف. ()

9/ في رأيك أن المصارف السودانية التجارية تقدم خدمة الاعتماد المستندي بصورة؟

ممتازة () جيدة () مقبولة () رديئة ()

10/ تراجع صورة (Swift) الاعتماد (Machine copy) فور استلامها من المصرف فاتح الاعتماد

مراجعة دقيقة وشاملة لجميع الشروط المتفق عليها مع المصدر؟

دائماً () أحياناً () لا ()

11/ هل تطلب من البنك فوراً تعديل أي خطأ لغوية أو مطبعية في (Swift) الاعتماد؟

دائماً () أحياناً () لا ()

12/ هل تطلب من المصدر إرسال صورة من المستندات لك بعد الشحن مباشرة وقبل مناقشه المستندات مع شروط الاعتماد بواسطة البنك المراسل؟

نعم () أحياناً () لا ()

13/ تأخرت المستندات نتيجة لخطأ من البنك ورفضت الشركة الناقله التخليص بموجب خطاب ضمان بحري ونتج عن ذلك عدة خسائر تتمثل في (أرضيات - تلف في البضاعة - نقص في أسعار السلعة في السوق) هل؟

- تقوم برفع دعوته قانونية ضد البنك بغرض التعويض. ()

- تتقدم للبنك بطلب لعمل تسوية ودية ودفع الخسائر. ()

- تتحمل الخسائر. ()

14/ هل تعرض البنك لخسائر مادية من رفض العميل للمستندات من جراء خطأ عند فتح الاعتماد؟

نعم () أحياناً () لا ()

15/ ما هي أسباب عدم التعامل بالاعتماد المستندي؟

- يفضل المستورد السوداني وسائل دفع أخرى أكثر تطوراً وسرعة. ()

- الخسائر المتكررة للتعامل بها نتيجة الأخطاء المصرفية. ()

- التطور والتجديد في الأعراف جعل من الصعوبة علينا مواكبة التعامل بها. ()

16/ في إعتقادك أن الاعتماد المستندي كإحدى وسائل الدفع الخارجي في السودان إنكمش التعامل معه وأصبح المستورد السوداني يفضل وسائل الدفع الأخرى؟

نعم () أحياناً () لا ()

17/ هل في إعتقادك أن المستورد السوداني والمتعامل في المصارف السودانية يفتقر إلى الثقافة الاستيرادية ويحتاج إلى تأهيل؟

نعم () أحياناً () لا ()